

أسرى الحرية

تحية إلى الأسرى

لم تنتظر إسرائيل كثيراً بعد هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧ لتكشف عن وجهها الاحتلالي المعروف أصلاً، فمارست في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة ما كانت مارسه طوال ١٩ عاماً منذ احتلالها الجزء الأكبر من فلسطين في سنة ١٩٤٨ لناحية فرض الحكم العسكري على الفلسطينيين، ولجأت إلى جملة من السياسات لكبح العمل السياسي الفلسطيني، وخصوصاً حملات الاعتقال بحق القيادات السياسية والنقابية والمجتمعية، ومحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية التي أنشأتها بعد سنة ١٩٦٧، والتي لا تعترف للفلسطينيين بحقوقهم كمدينين محميين بموجب اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة وسائر اتفاقيات وإعلانات وعهود حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار برز الاعتقال بموجب أوامر الاعتقال الإداري التي يصدرها القائد العسكري للمنطقة استناداً إلى ملف سري، من دون أي تهمة ولا محاكمة، والتي تجدد دورياً من دون تحديد سقف زمني.

يقول الأسير وليد نمر دقة في كتابه "صهر الوعي أو في إعادة تعريف التعذيب" (بيروت: الدار العربية للعلوم . ناشرون، ٢٠١٠)، إن إسرائيل أنجزت نظاماً علمياً شاملاً وخطراً، يعتمد أحدث النظريات في الهندسة البشرية وعلم نفس الجماعات بغية صهر الوعي الفلسطيني عبر تفكيك القيم الوطنية الجامعة، وإحداث حالة من الإبادة السياسية (politicide)، كي يغدو الشعب الفلسطيني أقل من شعب وفوق الإبادة المادية. في هذا السياق ومنذ حزيران / يونيو ١٩٦٧ بلغ عدد الفلسطينيين والفلسطينيات الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني بينهم أكثر من ٥٠,٠٠٠ بموجب أوامر الاعتقال الإداري من دون تهمة أو محاكمة، و١٠,٠٠٠ امرأة. وفي الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية بات الأطفال هدفاً لقوات الاحتلال، واختبر نحو ١٠,٠٠٠ طفل فلسطيني التوقيف والاعتقال. وعقب انتخاب المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية اعتقلت إسرائيل أكثر من ٥٥ نائباً من أعضاء المجلس البالغ عددهم ١٢٠ نائباً منهم الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات، وعضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" مروان البرغوثي، وعشرات النواب من حركة "حماس"، ورئيس المجلس التشريعي عزيز دويك.

لكن في مقابل سياسات الاحتلال هذه الرامية إلى قمع إرادة الشعب الفلسطيني، كان الفلسطينيون في الأراضي التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧ تعلموا كثيراً من دروس ١٩٤٨،

فمعظمهم بقي في مكانه والقلّة هي التي غادرت، كما أن الفصائل الفلسطينية، وفي مواجهة تبعات هزيمة الأنظمة العربية في حينه، صعدت عملياتها العسكرية، مستفيدة من الاحتضان الشعبي الفلسطيني والعربي الواسع، وباشرت منذ اللحظات الأولى بتنظيم خلايا سرية لمقاومة الاحتلال. فالرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات كان في القدس عندما احتلها الجيش الإسرائيلي وتمكن من الخروج منها، وعاد غير مرة إلى الضفة الغربية سراً، وكذلك فعل القائد خليل الوزير (أبو جهاد) الذي ركّز على تنظيم العمل الفدائي لحركة "فتح"، وخصوصاً في الأراضي المحتلة، حتى يوم استشهاده غيلة على يد قوة خاصة من الجيش الإسرائيلي في نيسان / أبريل ١٩٨٨، وكان مهندس انتفاضة الحجارة قبل عام من ذلك، وأيضاً القائد أبو علي مصطفى الذي دخل مراراً إلى الضفة الغربية بعد احتلالها في سنة ١٩٦٧، وعمل على تنظيم العمل الفدائي لمصلحة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أصبح لاحقاً أمينها العام واغتالته إسرائيل بواسطة صاروخ أُطلق من مروحية إسرائيلية على مكتبه في رام الله في آب / أغسطس ٢٠٠١ عقب اندلاع انتفاضة الأقصى، وكان قد عاد إلى فلسطين بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن العلامات الفارقة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي تجربة القائد محمد محمود الأسود (غيفارا غزة) في قطاع غزة، والذي كانت سلطات الاحتلال اعتقلته في كانون الثاني / يناير ١٩٦٨ وأفرجت عنه في تموز / يوليو ١٩٧٠، ليبدأ بعد ذلك مباشرة تنظيم عمل فدائي سري في غزة حقق نجاحاً لافتاً بحيث كانت غزة نهاراً تحكمها الدوريات الإسرائيلية المؤلّلة وليلاً المجموعات الفدائية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وذلك على مدى ٣ أعوام، إلى أن تمكنت إسرائيل من اغتياله في آذار / مارس ١٩٧٣.

وعلى الرغم من جميع عمليات القمع الفردي والجماعي للفلسطينيين، والزج بالآلاف الكادرات والشبان الناشطين والفتيات الناشطات والأطفال من رماة الحجارة في المعتقلات والسجون، فإن حركة المقاومة الشاملة للاحتلال لم تتوقف عسكرياً واجتماعياً وثقافياً، فكانت انتفاضة يوم الأرض في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ في ٣٠ آذار / مارس ١٩٧٦ رفضاً لمصادرة السلطات الإسرائيلية أراضي عدد من القرى العربية في الجليل الأوسط منها عرّابة وسخنين ودير حنا وذلك في نطاق مخطط تهويد الجليل، ثم انتفاضة الحجارة في سنة ١٩٨٧ في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ بعد اجتياح لبنان في سنة ١٩٨٢ وإخراج القوات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، ثم انتفاضة الأقصى في سنة ٢٠٠٠ بعد أن تكشّف وهن السلطة الفلسطينية وعدم قدرتها على مواجهة القضم الإسرائيلي اليومي للأرض والاعتداء على المقدسات، وخصوصاً انتهاك أريئيل شارون قداسة المسجد الأقصى.

وكما هي حال الثورة الدائمة خارج المعتقلات والسجون، فقد نشأت في داخلها الحركة الأسيرة" أحد أبرز أوجه النضال الفلسطيني، والتي تمكنت عبر نضالاتها اليومية منذ نهاية ستينيات القرن الماضي حتى منتصف الثمانينيات من تحقيق مكتسبات فرضتها على الحكومات الإسرائيلية عبر إضرابات "الأمعاء الخاوية" والمواجهات المباشرة مع السجانين، والتي سقط خلالها عشرات المعتقلين شهداء، فبات في إمكان الأسرى ممارسة القراءة ومشاهدة التلفزيون، وإن كان على نطاق ضيق، بعد أن كانوا معزولين تماماً عن العالم الخارجي، كما اكتسبوا حق متابعة دراساتهم الجامعية. ولأن من مميزات الشعب الفلسطيني

ثقافته الأكاديمية العالية، فقد افتتح المعتقلون صفوف تدرّيس داخل المعتقلات والسجون عوّضت انقطاع المعتقلين، وخصوصاً صغار السن منهم، عن الدراسة. أمّا سياسياً فلا قرار فلسطينياً من دون موافقة المعتقلين عليه، وفي سياق رأب صدع الانشقاق العمودي والأفقي منذ سنة ٢٠٠٧ بين "فتح" و"حماس"، فإنه كان للأسرى مبادرة هي الأفضل والأكثر قدرة على تحقيق المصالحة، وقد عُرفت بـ "وثيقة الوفاق الوطني". ويُعتبر ملف الأسرى أحد أبرز ملفات المفاوضات السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فمن دون تحرير الأسرى لن يكون أي حل سياسي متاحاً.

"مجلة الدراسات الفلسطينية"، تفرد في عددها هذا (ربيع ٢٠١٤) ملفاً خاصاً عن الأسرى الفلسطينيين، وفي سياقها، استطاعت اختراق قضبان السجن وأجرت، عبر وسطاء، مقابلاتين مع كل من أحمد سعادت ومروان البرغوثي. كما تنشر في الملف نفسه، تحقيقاً لأحمد جميل عزم عن أسيرين: أحدهما من الجبهة الشعبية هو عاهد أبو غلمي، والثاني من حركة "فتح" هو ناصر عويص. وتلقي الضوء عبر إحصاء على عدد الأسرى الذين كانوا موجودين في سجون الاحتلال في كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، وعلى الملفات التي فُتحت أمام المحاكم العسكرية بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠١٢، وأوامر الاعتقال الإداري الصادرة بين تينك السنتين، والغرامات التي فرضتها المحاكم العسكرية بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠١٢. وتنشر تقريراً مفصلاً عن أنواع المعتقلات والسجون واختصاصاتها وتوزعها الجغرافي، وتلقي الضوء من خلال مقالة مديرة مؤسسة "الضمير" لرعاية الأسير وحقوق الإنسان المحامية سحر فرنسيس، على وضع المعتقلين الفلسطينيين في القانون الدولي الإنساني.

وإن هيئة التحرير تود أن تخص بالذكر الزملاء في "مؤسسة الدراسات الفلسطينية - رام الله"، الذين بجهودهم أصبح هذا الملف حقيقة واقعة، وكذلك الوسطاء الذين مكّنوا "مجلة الدراسات الفلسطينية" من ليّ قضبان السجن والوصول إلى القائدين سعادت والبرغوثي، ومؤسسة "الضمير" التي زودتنا بمعلومات وإحصاءات، وبخريطة توضح توزيع المعتقلات والسجون الإسرائيلية. ■